تشارك في ثلاث مناصب وزارية في حكومة رابين ، عن نيتها الامتناع عن التصويت ضد الاقتراح في الكنيست ، على الرغم من التفاهم الذي تم بين كل من رئيس الحكومة اسحق رابين ويجال الون ، وبين الوزراء المفداليين في الحكومة ، على الاكتفاء بالاعتذار الذي صدر عن اسحق رابين في جلسة الحكومة في ٧٦/١٢/١٢ . الا ان كتلة « المفدال » قررت في اجتماعها الطارىء بعد التصويت الذي جرى داخل الكتلة ، وباكثرية ٩ الى ١ ( وزير الداخلية يوسف بورج )، معلنة « نحن لم نبادر بطلب سحب الثقة من الحكومة ولكن الوضع الذي نشأ يحتم علينا الامتناع عن التصويت » ( ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٣ ) وهذا يعني ان الحكومة ستواجه اقتراح حجب الثقة ، وهي تفتقد لعشر من الاصوات المؤيدة ، مما خلق ازمة وزارية داخل الحكومة .

وكانت كتلة « ليكود » قد عقدت اجتماعا طارئا لبحث الموقف المستجد ، يحدوها امل كبير باسقاط الحكومة هذه المرة ، بعد اعلان « المفدال » عن موقفه . محاولة اضافة جوانب رسمية على اقتراح حجب الثقة ، وذلك بهدف تأييد الاقتراح على نطاق واسع ، وليس بقضية ذات طابع ديني محض . كما واصبح واضحا ان جميع الكتل الصغيرة ستصوت مع « الجبهة الدينية التوارتية » و « ليكود» مؤيدة سحب الثقة من الحكومة مقابل « المعراخ » وكتلة الاحرار المستقلين الائتلافية ، مما سيجعل الفرق بين مؤيديها وبين معارضيها ضئيلا جدا ، لا سيما وان كتلة الاحرار المستقلين ، كانت قد لوحت بالانسحاب من الائتلاف ومن الحكومة قبل اسبوع واحد فقط من بداية الازمة ، اذا لم يستجب « المعراخ » لطلباتها بشان تعديل قانون التأمين الصحي والعمل، واجراء اصلاحات في بنية الحكومة والوزارات .

ولذا فقد سارع اسحق رابين مصحوبا بوزير العدل حاييم تسادوك ، للاجتماع بوزراء «المفدال» مرة اخرى ، يوسف بورج واسحق رفائيل وزفولون هامر . في محاولة يائسة من اجل تغيير موقف حزبهم ، الا ان وزيري المفدال اسحق رفائيل وزفولون هامر قالا ان « جميع الايضاحات التي قدمها رئيس الحكومة ، من ان حفل الاستقبال قد انتهى قبل حلول السبت ، واعتذاره امام الحكومة ، قد اقنعتهما بعدم التصويت ضد الحكومة ، ولكنهما يريان ان من واجبهما الامتناع عن التصويت على الاقل » ( هاتسوفيه ، دافار ٧٦/١٢/١٤ ، ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥ ) .

واصبح واضحا ان « المفدال » ستمتنع عن التصويت وان « ليكود » سوف تعطى فرصة للتحدث في المناقشة العامة التي اقرتها لجنة الكنيست ليوم ٧٦/١٢/١٤ ، وتجيير عدم الثقة من قبل المتدينين الى الناحية الرسمية ، باتهامها الحكومة « باستغلال التفوق الرسمي . وشراء الاسلحة ، وفقدان كرامة الحكومة » ( ر١٠١٠ ٧٦/١٢/١٥ ) .

وهكذا ، فان الازمة الوزارية تحولت من امر ديني يتعلق بانتهاك حرمة السبت ، الى امر سياسي بحت ، وراحت جميع الكتل المختلفة في الكنيست تجند كل قواها استعدادا للاقتراع على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة ، مما حدا بالحكومة استدعاء وزير الدفاع شمعون بيرس من الولايات المتحدة وباقي اعضاء الكنيست في الخارج استعدادا لهذه الهجمة المعارضة الجماعية . وقد علقت صحيفة يديعوت احرونوت في عددها الصادر يوم ٧٦/١٢/١٣ انه « اتضح ان الموضوع الذي سيطرح اليوم للتصويت ، ليس تدنيس السبت ، كما انه ليس سبب الخلاف بين المعارضة والحكومة » ، وربما كان في ذلك تلميح للرغبة الاميركية ـ والتي كثر